



## قرار أميري رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين اختصاصات الوزارات

نحن تميم بن حمد آل ثاني  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس الوزراء ،  
والأوامر الأميرية المعدلة له ،  
وعلى القرار الأميري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ بتعيين اختصاصات  
الوزارات ، والقرارات الأميرية المعدلة له ،  
وعلى اقتراح مجلس الوزراء ،  
قررنا ما يلي :

### مادة (١)

مع عدم الإخلال بالاختصاصات المقررة للوزارات بموجب القوانين  
وغيرها من الأدوات التشريعية ، تُعين اختصاصات الوزارات على النحو  
الوارد في هذا القرار .

## مادة (٢)

تباشر كل وزارة الاختصاصات العامة الآتية :

- ١- إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية للوزارة ، بما يتوافق مع الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية وتحقيق رؤية قطر الوطنية .
- ٢- اقتراح السياسات والمشاريع والبرامج المتعلقة باختصاصات الوزارة وتنفيذها بعد اعتمادها .
- ٣- الإشراف على الجهات الحكومية التابعة لها ، وفقاً لما تقرره الأدوات التشريعية المنظمة لتلك الجهات .
- ٤- تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة باختصاصات الوزارة .
- ٥- الإشراف العام على قيام الجهات العامة والخاصة بمزاولة الأنشطة المتعلقة باختصاصات الوزارة ، وإصدار التراخيص اللازمة وفقاً للقانون .
- ٦- العمل على تحقيق الجودة في أداء الأنشطة المتعلقة باختصاصات الوزارة .
- ٧- تنسيق العمل مع الوزارات الأخرى تحقيقاً لوحدة الأجهزة الحكومية وتكامل نشاطها .
- ٨- التعاون مع مجلس الشورى على الوجه المبين في الدستور والقانون .
- ٩- تنمية العلاقات بين الدولة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية في مجال اختصاصات الوزارة ، وعقد الاتفاقيات المتعلقة بذلك ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .



- ١٠- جمع ودراسة وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الوزارة ،  
وبيان أوجه الاستفادة منها في التخطيط والتنفيذ للبرامج والسياسات  
والمشاريع المتعلقة باختصاصاتها .
- ١١- إعداد مشروعات الأدوات التشريعية المتعلقة باختصاصات الوزارة .
- ١٢- تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية  
والدولية في مجال اختصاصات الوزارة .
- ١٣- إعداد الإحصاءات المتعلقة بنشاط الوزارة ونشرها ، بالتنسيق مع  
الجهات المختصة .
- ١٤- إعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة وحسابها الختامي .
- ١٥- تنظيم ما يستجد من أمور في نطاق الاختصاصات العامة للوزارة .
- ١٦- إعداد أنظمة العمل الداخلية بما يساعد على تحقيق أهداف الوزارة ،  
ويضمن حسن قيامها بأنشطتها ، ومتابعة طرق تنفيذها ، والعمل  
على تطويرها ، وفقاً لأحكام القانون .



### مادة (٣)

تختص وزارة الداخلية بالحفاظ على الأمن والنظام العام والآداب العامة ، وحماية الأرواح والأعراض والأموال بما يضمن سلامة وأمن الوطن والمواطنين وكل من يقيم بالدولة أو يحل بإقليمها ، واتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع وقوع الجرائم وضبطها ، وتنظيم مسائل الجنسية ودخول وإقامة الوافدين ، وتأمين وحماية المنشآت العامة والمرافق الهامة بالدولة .

### مادة (٤)

- تختص وزارة الخارجية بكل ما يتعلق بشؤون العلاقات الخارجية ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- تمثيل الدولة ورعاية مصالحها ومصالح مواطنيها في الخارج والتعريف بقيمتها الحضارية وسياساتها .
  - ٢- إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .
  - ٣- رسم وتنفيذ القواعد المتعلقة بتنظيم شؤون المراسم والحصانات والإعفاءات والمزايا الدبلوماسية .
  - ٤- العمل على تقديم صورة إيجابية عن الدولة إلى الرأي العام العالمي ، من خلال توضيح الحقائق وإبراز إسهامات الدولة في مختلف المجالات ، والرد على ما من شأنه أن ينال من سيادتها ومكانتها الدولية .



- ٥- إصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وتجديدها .
- ٦- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرام المعاهدات والاتفاقيات ، بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ٧- التنسيق بين أجهزة الدولة وغيرها من الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في مجالات التعاون الدولي والعمل على تنميتها وتطويرها .
- ٨- تنظيم وتوجيه المساعدات والمعونات الإنمائية والإنسانية بما يتفق مع أولويات الدولة ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .

#### مادة (٥)

- تختص وزارة المالية بكل ما يتعلق بالشؤون المالية ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- الإشراف على النشاط المالي وتوجيهه ، واقتراح أهداف وأدوات وبرامج السياسات المالية ومراجعتها بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية .
  - ٢- الإشراف على سياسات الائتمان والمشتريات الحكومية والديون العامة ، وتوفير الموارد المالية ، وعقد القروض العامة ، وتحصيل الإيرادات العامة ، ومسك حسابات الدولة .
  - ٣- إعداد الموازنة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها ، والمحافظة على نظام للمراقبة والمتابعة المالية .

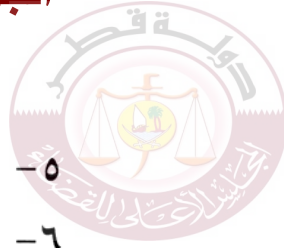


- ٤- إعداد الحساب الختامي للدولة .
- ٥- التدقيق على أوجه الصرف في طلبات الدفع والتسويات الخاصة بالجهات الحكومية .
- ٦- اقتراح وتنفيذ السياسات الضريبية وتنظيم عملية تحصيل الضرائب لدعم الإيرادات العامة .
- ٧- تيسير حركة التجارة إلى داخل حدود الدولة وخارجها ، وتحصيل الإيرادات منها ، والإشراف على مراقبة دخول وخروج البضائع عبر المنافذ الحدودية .

#### مادة (٦)

تختص وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بكل ما يتعلق بشؤون التربية والتعليم والتعليم العالي ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :

- ١- الارتقاء بمستوى التعليم ، وكفالته لكل مواطن ، وتطويره بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية المتميزة في مختلف المجالات .
- ٢- تحديد مراحل التعليم وإعداد المناهج الدراسية ونظم الامتحانات .
- ٣- الترخيص لدور الحضانه والإشراف والرقابة عليها .
- ٤- ترخيص المدارس ومؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها ، بما في ذلك تخصيص الدعم المالي والتوجيه الفني والإداري لها .



- ٥- إيفاد البعثات العلمية والإشراف على المتعثرين ورعايتهم .
- ٦- دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الموهوبين .
- ٧- الإشراف على معاهد التعليم الحكومية .
- ٨- إصدار تراخيص مراكز الخدمات التعليمية ومتابعتها .
- ٩- تقديم التدريب والتطوير المهني للمعلمين والعاملين في مجال التعليم .

### مادة (٧)

تختص وزارة الصحة العامة بكل ما يتعلق بشؤون الصحة العامة ،  
ويكون لها بوجه خاص ما يلي :

- ١- الإشراف على تقديم خدمات الرعاية الصحية .
- ٢- تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية على مستوى يحظى  
بسمعة دولية وتقدير عالمي .
- ٣- نشر وتنمية الوعي الصحي .
- ٤- تنظيم إقامة القطاع الخاص للمنشآت الصحية والإشراف عليها .
- ٥- الإشراف على نظام التأمين الصحي .
- ٦- الإشراف على المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية .
- ٧- الإشراف على مزاولة المهن الطبية والطبية المساعدة والصيدلية .
- ٨- تطوير الاستراتيجيات والقدرات الطبية الإلكترونية .
- ٩- دعم منظومة مواتية لبحوث الرعاية الصحية المبتكرة .



- ١٠- المحافظة على نظام للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية الوطنية .
- ١١- الإشراف على علاج المواطنين في الخارج .
- ١٢- تنظيم الموضوعات المتعلقة بسلامة الغذاء .

#### مادة (٨)

- تختص وزارة البيئة والتغير المناخي بكل ما يتعلق بشؤون البيئة والتغير المناخي ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- اقتراح وتنفيذ السياسات العامة لحماية البيئة والحد من الانبعاثات المسببة للتغير المناخي .
  - ٢- إجراء وتقييم الدراسات اللازمة لحماية البيئة .
  - ٣- دعم وتطوير المؤسسات التي تعمل على تنمية الوعي العام حول أهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها .
  - ٤- تشجيع استخدام التطورات التكنولوجية في دعم وحماية البيئة .
  - ٥- تنمية الحياة الفطرية والبحرية وحماية مواطنها الطبيعية ، ومتابعة الأنشطة المتعلقة بها .
  - ٦- مراقبة تداول المواد الكيميائية والمشعة ، وإدارة النفايات المشعة ، ومتابعة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
  - ٧- تعزيز الاستخدامات الصديقة للبيئة لمياه الصرف الصحي المعالجة والنفايات الصلبة المعاد تدويرها .



- ٨- إصدار التراخيص البيئية لمشاريع التنمية الصناعية .
- ٩- رصد المخالفات البيئية الصناعية وإجراء عمليات التفتيش اللازمة لذلك .
- ١٠- إدارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها .

#### مادة (٩)

- تختص وزارة البلدية بكل ما يتعلق بالشؤون البلدية ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- اقتراح وإعداد خطط البنية التحتية والخطط العمرانية على مستوى الدولة ، والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة .
  - ٢- الإشراف على أنشطة الأشغال العامة لتطوير البنية التحتية .
  - ٣- مسح الأراضي وتقسيمها ، وإعداد الخرائط المساحية للدولة ، وإدارة أملاك الدولة .
  - ٤- توفير وتخصيص الأراضي اللازمة لاحتياجات الجهات الحكومية ، ودراسة توصيات المجلس البلدي المركزي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
  - ٥- نزع ملكية العقارات واستملاكها للمنفعة العامة .
  - ٦- اقتراح وتنفيذ المشروعات البلدية من مبان وحدائق ومنتزهات وزراعات تجميلية .



- ٧- الإشراف على إقامة وتنظيم المباني ، وإعداد وتنفيذ النظم والبرامج الخاصة بالنظافة العامة ومعالجة النفايات الصلبة .
- ٨- الإشراف على مزاوله المهن الهندسية .
- ٩- تنمية الثروات الزراعية والمائية والحيوانية والسمكية ، بما يحقق التنمية المستدامة ، بما في ذلك إدارة المراعي وتنظيم ومراقبة الحيازات الزراعية والسمكية والأراضي الرعوية والعزب .
- ١٠- اقتراح وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والإشراف على المخزونات الغذائية الاستراتيجية .
- ١١- الإشراف على المقابر وتقديم خدمات تكريم الموتى .

#### مادة (١٠)

- تختص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بكل ما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها .
  - ٢- توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري .
  - ٣- إعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي .
  - ٤- تقديم خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين .



- ٥- جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأسرة والاستفادة منها في البرامج والمخطط والسياسات ذات العلاقة ، بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والخاصة .
- ٦- اقتراح وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإسكان ومتابعة تنفيذها .
- ٧- الإشراف على تنظيم قطاع الأعمال الخيرية .
- ٨- تسجيل وشهر الجمعيات والمؤسسات الخاصة والرقابة عليها .

### مادة (١١)

- تختص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بكل ما يتعلق بالشؤون الإسلامية ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- العمل على نشر القيم والهوية الإسلامية وتعزيزها ، ونشر الدعوة والمبادئ الإسلامية .
  - ٢- تنمية الوعي الديني ، وإظهار أثر الإسلام والقيم الإسلامية في تطور الإنسانية وتقديمها ، والعناية بالقرآن الكريم وتعليمه .
  - ٣- إدارة وتنظيم شؤون الأوقاف .
  - ٤- إدارة وتنظيم شؤون الزكاة .
  - ٥- إقامة المساجد ، والترخيص بإقامتها ، والإشراف عليها بما يكفل قيامها بأداء رسالتها على الوجه الأكمل .
  - ٦- إدارة البرامج التعليمية والتدريبية لأئمة المساجد والمؤذنين .



- ٧- مراجعة البحوث العلمية المتصلة بالإسلام .
- ٨- الإشراف على أعمال الحج والعمرة .

### مادة (١٢)

- تختص وزارة العدل بكل ما يتعلق بالشؤون العدلية ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- النيابة عن الدولة والجهات الحكومية في الدفاع عنها في الدعاوى التي تُرفَع منها أو عليها داخل الدولة وخارجها وفقاً للقانون .
  - ٢- الإشراف على مزاولة مهنة المحاماة .
  - ٣- تسجيل التصرفات القانونية ، وتوثيق المحررات الرسمية وتصديقها .
  - ٤- إصدار الجريدة الرسمية .
  - ٥- مراجعة مشروعات العقود والاتفاقيات التي تبرمها الوزارات والجهات الحكومية الأخرى وفقاً للقانون .
  - ٦- تدريب شاغلي الوظائف القانونية بالجهات الحكومية ، بهدف تطوير قدراتهم ومهاراتهم العملية .
  - ٧- العمل على نشر وتنمية الوعي القانوني .
  - ٨- الإشراف على عملية التسجيل العقاري .

### مادة (١٣)

- تختص وزارة الثقافة بكل ما يتعلق بالشؤون الثقافية والإعلامية ،  
ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- رعاية شؤون الثقافة والفنون والتراث .
  - ٢- الحفاظ على التراث الشعبي ، والتراث الثقافي الوطني ، وإبراز خصائصه ، وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة به .
  - ٣- الإشراف على تنظيم البيئة الثقافية والتراثية في الدولة .
  - ٤- تنظيم الفعاليات والاحتفاء بالمناسبات الوطنية .
  - ٥- الترخيص بإنشاء الفرق الفنية .
  - ٦- الإشراف على المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية والمتاحف .
  - ٧- اقتراح وتنفيذ سياسات القطاع الإعلامي ، ووضع المعايير التقنية والإرشادات الخاصة بالمحتوى .
  - ٨- الترخيص بإنشاء وملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي والرقابة على ما تبثه من مواد .
  - ٩- إصدار تراخيص المطبوعات والمنشورات الصحفية والمصنفات الفنية ، والرقابة عليها .
  - ١٠- الإشراف على القطاع الإعلامي لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .



- ١١- وضع شروط ومعايير إنشاء الأندية والمراكز واللجان والجمعيات ذات الطابع الثقافي والإعلامي ، وإصدار الموافقات والتراخيص الخاصة بها .
- ١٢- تعزيز قاعدة المواهب الوطنية في القطاع الإعلامي .
- ١٣- دعم مبادرات تطوير المحتوى الإعلامي والإشراف عليه .

#### مادة (١٤)

- تختص وزارة الرياضة والشباب بكل ما يتعلق بشؤون الرياضة والشباب ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- الارتقاء بمستوى الرياضة في الدولة إلى حد التميز .
  - ٢- تشجيع المجتمع على ممارسة الرياضة كجزء من نمط الحياة .
  - ٣- توسيع قاعدة المشاركة الرياضية ورعاية المواهب الرياضية الوطنية .
  - ٤- المساهمة في تنظيم الفعاليات الرياضية الوطنية .
  - ٥- الإشراف على مراقبة التزام الرياضيين الوطنيين باللوائح والضوابط الرياضية الدولية .
  - ٦- النهوض بالشباب ، وتنمية قدراتهم ، وإبراز دورهم في أداء واجباتهم .
  - ٧- تنظيم مشاركة الشباب في المؤتمرات والدورات والمسابقات والمعسكرات والرحلات والمهرجانات المحلية والعربية والدولية ، ورعاية الموهوبين والمتفوقين منهم والعمل على تطوير مهاراتهم .



- ٨- الإشراف العام على الجهات المعنية بالرياضة ورعاية الشباب في الدولة ، ودعمها ومتابعة أعمالها والتنسيق بينها .
- ٩- وضع شروط ومعايير إنشاء الأندية والمراكز واللجان والجمعيات الخاصة بالرياضة والشباب ، وإصدار التراخيص لها .

### مادة (١٥)

- تختص وزارة التجارة والصناعة بكل ما يتعلق بشؤون التجارة والصناعة ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- الإشراف على النشاط التجاري والصناعي وتوجيهه بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية .
  - ٢- العمل على تنمية الأعمال والمساهمة في جذب الاستثمارات ، ودعم وتنمية الصادرات .
  - ٣- تطوير أساليب وإجراءات تقديم الخدمات العامة لقطاع الأعمال والاستثمار .
  - ٤- الإشراف على مزاولة المهن التجارية ، وتعزيز ريادة الأعمال لبناء قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلي .
  - ٥- قيد وتسجيل المنشآت التجارية والاستثمارية .
  - ٦- مسك وتنظيم السجل الاقتصادي الموحد .



- ٧- تعزيز ممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية ، وإصدار التراخيص اللازمة لذلك .
- ٨- الإشراف على تنظيم ومراقبة الأسواق في مجال اختصاصها .
- ٩- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلك ، وضمان مطابقة البضائع لمعايير ومواصفات السوق .
- ١٠- مكافحة الغش التجاري .
- ١١- حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .
- ١٢- حماية حقوق الملكية الفكرية .
- ١٣- اقتراح وتنفيذ السياسة العامة للتصنيع وتنمية الصناعات الوطنية .
- ١٤- إدارة المناطق الصناعية وتنظيم شؤونها .
- ١٥- الترويج للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة في الدولة ، بما يحقق استراتيجية هذه المناطق وأهداف استقطاب الاستثمار الخارجي ، ويدعم الخطة الاقتصادية الوطنية .
- ١٦- دعم وتنمية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

مادة (١٦)

- تختص وزارة العمل بكل ما يتعلق بشؤون العمل ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- اقتراح وتنفيذ السياسات العامة واللوائح والنظم الخاصة بالعمال ، بما في ذلك سياسات الاستقدام وتوطين الوظائف ، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها .
  - ٢- الإشراف على تنفيذ قانون العمل والالتزام به .
  - ٣- تدريب وتطوير العمال القطريين ، وإعادة تأهيل الذين يشغلون وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية .
  - ٤- تخطيط القوى العاملة الوطنية ، واقتراح وتنفيذ سياسات وخطط استخدام القوى العاملة في القطاع الخاص وتنمية مهاراتها .
  - ٥- تسوية المنازعات العمالية .
  - ٦- إصدار تراخيص العمل .
  - ٧- الإشراف على التوظيف العادل للقوى العاملة الوافدة ، وضبط المخالفات المتعلقة بها ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .
  - ٨- مراقبة ومتابعة إجراءات السلامة والصحة المهنية .
  - ٩- التفتيش والرقابة على الشركات والمنشآت لضمان تطبيق أحكام قانون العمل .
  - ١٠- دعم ورعاية العمال وحماية حقوقهم .
  - ١١- الإشراف على تأمين بيئة عمل صحية وآمنة .



### مادة (١٧)

تختص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكل ما يتعلق بشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ويكون لها بوجه خاص ما يلي :

- ١- الإشراف على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويره بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية .
- ٢- الإشراف على إيجاد بيئة تنظيمية مناسبة للمنافسة العادلة .
- ٣- دعم وتنمية وتحفيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الاستثمار فيه .
- ٤- تأمين ورفع كفاءة البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية ، وتطويرها .
- ٥- توعية المجتمع بأهمية استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بطرق آمنة لتحسين حياة الفرد والارتقاء بالمجتمع ، وصولاً إلى بناء مجتمع المعرفة القائم على أساس الاقتصاد الرقمي .
- ٦- تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية والمجتمع الذكي والإشراف عليها .
- ٧- تعزيز البنية التحتية والقدرات الحكومية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .



### مادة (١٨)

- تختص وزارة المواصلات بكل ما يتعلق بشؤون المواصلات ،  
ويكون لها بوجه خاص ما يلي :
- ١- الإشراف على المواصلات البرية والبحرية والجوية .
  - ٢- العمل على تطوير وتحسين خدمات المواصلات ودراسة المشاريع الخاصة بها ومتابعة تنفيذها ، بما يحقق توسيع نطاق الحركة الاقتصادية وخدمة متطلبات التنمية الوطنية .
  - ٣- مراقبة الالتزام بمعايير الأداء الفني للجهات والشركات المرخص لها بممارسة أنشطة المواصلات .
  - ٤- مراقبة حركات المرور واقتراح مبادرات السلامة المرورية ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .
  - ٥- الإشراف على الأنشطة البحرية والجوية ، وإصدار التراخيص وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .
  - ٦- الإشراف على أنشطة الأرصاد الجوية .

### مادة (١٩)

يصدر بالهيكل التنظيمي لكل وزارة قرار أميري ، بناءً على اقتراح مجلس الوزراء .



وإلى حين العمل بالقرار المشار إليه في الفقرة السابقة ،  
يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع  
الأمر الأميري رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس الوزراء ،  
والأوامر الأميرية المعدلة له وأحكام هذا القرار .  
ويُراعى في إعداد الهيكل التنظيمي لكل وزارة ، التعاون  
والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة وتلافي الازدواجية  
بينها ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية بما يكفل  
تحقيق أهدافها على أكمل وجه .

#### مادة (٢٠)

يُلغى القرار الأميري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه .  
كما يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .



مادة (٢١)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

قيم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٣ / ٣ / ١٤٤٣ هـ  
الموافق : ١٩ / ١٠ / ٢٠٢١ م